

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي: المحفزات و العوائق

د.بن خالدي نوال (203)

الملخص

لقد شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا للدراسة وحظيت باهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين ، حيث يسعى المستثمر الأجنبي إلى المفاضلة بين مختلف الدول بناءا على مختلف الشروط و المتطلبات التي تضمن سلامة استثماره و زيادة أرباحه. لهذا سعت و لا تزال الدول المغربية إلى توفير المناخ المناسب الذي يضمن للمستثمر ذلك. فالهدف من هذه الدراسة هو معرفة واقعها في هذه الدول من خلال التطرق للمحفزات و العوائق.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ،النمو الاقتصادي ،الناتج المحلي الإجمالي ، مناخ الاستثمار ، الانفتاح الاقتصادي.

Résumé :

L'investissement étranger direct a été un terrain fertile pour l'étude et a attiré l'attention de nombreux penseurs et économistes. L'investisseur étranger cherche à différencier les différents pays selon différentes conditions et exigences qui garantissent la sécurité de son investissement et augmentent ses profits. Pour cette raison, les pays du Maghreb ont cherché et ont fourni toujours le bon environnement pour l'investisseur.

Le but de cette étude est de connaître la réalité de l'investissement étranger direct dans ces pays en s'attaquant aux motivations et aux obstacles.

Les mots clés :

Les investissements directs étrangers, la croissance économique, le produit intérieur brut, le climat de l'investissement, l'ouverture économique

المقدمة :

خلال السنوات الأخيرة تزايدت الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية و على الأخص الاستثمارات المباشرة منها، و نموها أنعش الجدل الدائر حول تأثيرها على الدول المضيفة و حول الاستفادة الحقيقي منها. ففي نهاية الثمانينات، شهد العالم ارتفاعا هائلا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- أستاذة محاضرة قسم "ا"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
البريد الإلكتروني: nbenkhaldi@yahoo.fr

كمصدر تمويل خارجي أساسي و كعامل مكمل للاستثمار المحلي بعد انعدام الثقة بهذه الاستثمارات خلال فترة الستينات و السبعينات وذلك بسبب زيادة الانفتاح الاقتصادي أو بمفهوم آخر العولمة الاقتصادية، فلم يعد السؤال المهم هو السماح أو عدم السماح بدخول هذه الاستثمارات و إنما كيفية جذبها.

وتشير معظم الأبحاث الاقتصادية إلى أن طرق الجذب تتمثل في إصدار مجموعة من القوانين التي تمتاز بالوضوح و الشفافية، فعالية السياسات الاقتصادية إضافة إلى استقرار الجوانب السياسية و الاجتماعية في الدول المضيفة، هذه العوامل تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار الذي كلما كان أفضل كلما كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر أقوى و أسرع على النمو الاقتصادي بوصفه غاية مشتركة تسعى معظم الدول إلى تحقيق معدلات مرتفعة منه.

الدول العربية و خصوصا دول منطقة المغرب العربي و بالرغم من الخصائص التي تميز كل دولة على حدى إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه و التقارب بينها، حيث بذلت معظمها جهودا من أجل تحسين البيئة الاستثمارية بها و خلق ظروف أفضل لجذب و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال سياسات ترويج الاستثمار و منح حزمة من الامتيازات المالية و التمويلية و إزالة كافة العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

هذا وإن هدف كل سياسة اقتصادية هو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو مناسبة و الدول المغربية من ضمن الدول التي تسعى إلى ذلك من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق إتخاذ حزمة من الحوافز و منح مجموعة من الامتيازات، من ثم يمكننا صياغة الاشكالية التالية:
ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، ماحفزاته و ما عوائقه؟

1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم". (1)
ووفقا للمعيار الذي وصفه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10 % او اكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها ،وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة. (2)
وتعرّف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها". (3)

تتفق هذه الهيئات على النقاط التالية:

- نسبة 10% كنسبة محدّدة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الاستثمار .
- امتلاك المستثمر الأجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.

- التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر .
- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي توهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه .

1-دوافع الاستثمار الأجنبي:

هذا ويمكن حصر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في (4) :

أ-دوافع المستثمر الاجنبي :

- البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة او بدون ضرائب.
- تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب المحلي بإنشاء فروع في الدول المضيفة.
- التخلص من تكنولوجيا متقدمة.
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الام.
- البحث عن اسواق جديدة.
- اختبار منتجات جديدة و استخدام عمالة الدول المضيفة في التجارب المعملية.
- البحث عن ارباح ضخمة.
- التخلص من مخلفات الانتاج بالدولة المضيفة.
- الاستفادة من الاجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.
- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.
- الاستفادة من الاعفاءات و المزايا الممنوحة من ضرائب و رسوم.
- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.

ب-دوافع الدولة المضيفة:

- تحقيق تقدم اقتصادي.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
- تطوير الادارة المحلية.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
- توظيف عوامل الانتاج المحلية.
- احلال الانتاج المحلي محل الواردات.
- زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- انشاء صناعات جديدة.
- التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة و التأمين و المصارف.
- تحسين المركز التنافسي للدولة.

2- محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحدّدات الاستثمار المناخ الاستثماري الذي يعرّف على أنّه مجموعة الظروف الاقتصادية، السياسية الاجتماعية والمؤسّساتية المكوّنة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، والتي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة سلباً أو إيجاباً وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمار. (5)

وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2003 فإنّ هذه المحدّدات هي:

أ- المحدّدات الاقتصادية: تكمن المحدّدات الاقتصادية في :

- استقرار السياسات الاقتصادية: التي تشكل عاملاً محفزاً على جذب أكبر الاستثمارات الأجنبية.
- حجم السوق الداخلية: إن حجم السوق واحتمال نموها مستقبلاً يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عدد السكان.
- البنية التحتية للبلد المستقبل: إن توفر بنية تحتية ملائمة وفق المعايير الدولية من العوامل المساعدة على تقليل التكاليف مما يجعل إقبال الشركات المستمرة أمراً حتمياً.
- وجود يد عاملة مؤهلة: يشكل عاملاً محفزاً لجذب الاستثمار و ذلك بسبب وجود عمالة منخفضة التكاليف ما يؤدي إلى تعظيم الأرباح.
- وفرة المناطق الحرة: فوجودها سيستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبة و يسهل عليه تسويق منتجاته في أسواق الدول المجاورة. (6)
- معدل التضخم: الذي يعد مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي ويؤثر سلباً على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر كما أنه يشوّه النمط الاستثماري. (7)

ب- المحدّدات السياسية والقانونية و الإدارية:

- تعد المحدّدات السياسية من أهم الأسباب التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار.
- حيث يعتبر الاستقرار السياسي أول محفز في جذب الاستثمار الأجنبي فانعدامه يمكن أن يؤدي إلى تصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجنبي كلياً أو جزئياً، كما أن المستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض الاستثمار في بلد ما ليس على أساس دراسة المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع و إنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي السائد.
- أمّا المحدّدات القانونية و الإدارية فتكمن في وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمرين حوافز وإعفاءات جمركية وضريبة و ضمانات ضد المخاطر التي قد تحدث بالمستثمر كمخاطر التأميم و توفير له

حق تحويل الأرباح، و قرارات إدارية صارمة تقضي على البيروقراطية و تحارب الفساد المالي و الإداري في الأجهزة الحكومية.

ج-المحددات الاجتماعية: تؤكد جميع الدراسات أن للعوامل الاجتماعية في البلد المضيف دور في تحديد حجم الاستثمار و تدفقاته و تكمن هذه المحددات في: (8)

- انعدام أو قلة الصراعات النقيية و الاضطرابات في البلد المضيف.
- ابتعاد المجتمع عن الآفات الاجتماعية كالرشوة و البيروقراطية.
- العادات و التقاليد .
- التدين و الأعراف و اللّغة.

3-واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي:

تأسس اتحاد المغرب العربي (UMA) في 17 فيفري 1989 و يتألف من خمس دول و هي المغرب ، الجزائر ، تونس ،ليبيا و موريتانيا. ويهدف هذا الاتحاد الى توحيد الجهود للنهوض بالمنطقة اقتصاديا ،سياسيا واجتماعيا من خلال تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها؛صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء ؛تنمية التعليم على جميع مستوياته الى جانب انشاء مؤسسات جامعية و ثقافية متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء ؛إضافة الى تحقيق تنمية صناعية ، زراعية ، تجارية واجتماعية. (9)

تتميز منطقة المغرب العربي بإمكانات هائلة فهي تتمتع بميزة الموقع ،الثروة البشرية إضافة الى المستوى التعليمي الجيد للسكان كل هذا يسمح لها بجذب العديد من المستثمرين الأجانب ؛لكن أداء المنطقة لم يكن دائما على مستوى هذه الإمكانيات. لذا سنعاول من خلال هذا البحث دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور تدفقاته و حزمة التسهيلات و الحوافز الممنوحة له من خلال اختيار عينة من دول المنطقة متمثلة في الجزائر ،المغرب و تونس كونها تملك أقوى الاقتصادات في المنطقة حيث ان مجموع اقتصاد المغرب و الجزائر مجتمعتين يساوي 75 % (10) من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد.

أ- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية:

- الجزائر: الحوافز هي مجموعة من السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح حيث منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي مجموعة من الحوافز و الامتيازات تتمثل فيما يلي:

جدول يوضح حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

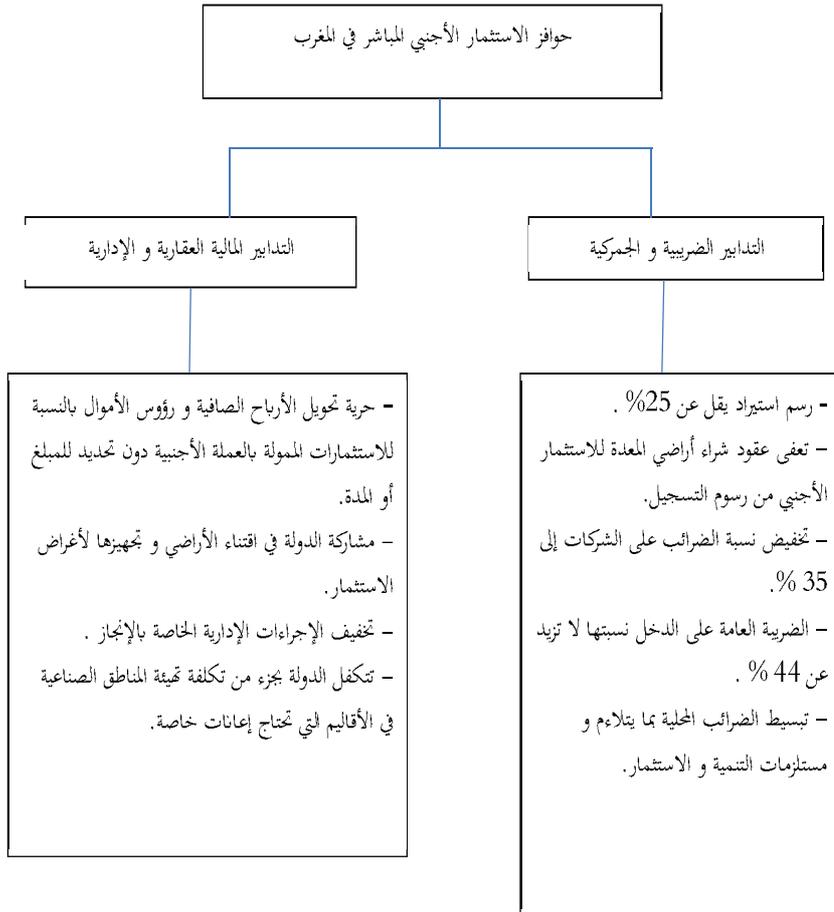
<p>مرحلة الانجاز :</p> <p>-الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لجميع المشتريات العقارية.</p> <p>-رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 5 بالمائة تخص العقود التأسيسية و الزيادة في راس المال</p> <p>-الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار</p> <p>-اعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري.</p> <p>-نسبة مخفضة تقدر ب 3 بالمائة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة.</p> <p>مرحلة الشروع في الاستغلال :</p> <p>-الاعفاء طيلة فترة ادائها سنتان و اقصاها خمس سنوات من الضريبة على ارباح الشركات ، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري .</p> <p>-نسبة مخفضة على الارباح التي يعاد استثمارها بعد اقتضاء فترة الاعفاء المحددة</p> <p>-الاستفادة من نسبة اشتراكات ارباب العمل المقدر ب 7 بالمائة من رسم الاجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الاعفاء .</p> <p>-استفادة المشتريات المحلية لدى الجمارك و الخدمات المرتبطة بها من الاعفاء من الحقوق و الرسوم.</p>	<p>الامتيازات المتعلقة بالنظام العام</p>
<p>الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة :</p> <p>-نفس امتيازات مرحلة الانجاز في اطار النظام العام.</p> <p>-تكفل الدولة جزئيا او كليا بالنفقات المترتبة عن استغلال الهياكل القاعدية بعد ان تقومها الوكالة.</p> <p>مرحلة الشروع في الاستغلال :</p> <p>-الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري خلال فترة ادائها خمس سنوات و اقصاها 10 سنوات في النظام الفعلي.</p> <p>-تخفيض بقدر 50 بالمائة من النسبة المخفضة للارباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها .</p> <p>-دفع اتاوة ايجابية طوال المدة المتبقية لسريانها .</p> <p>مرحلة انطلاق الاستغلال :</p> <p>الاعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على ارباح الشركات ، الدخل الاجمالي للارباح الموزعة ، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني .</p> <p>الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة :</p>	<p>الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص</p>

<p>اعفاء من جميع الضرائب و الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه جبائي و الجمركي باستثناء بعض الانشطة و هي :</p> <p>- مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي .</p> <p>- الحقوق و الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال المباشر .</p> <p>- يخضع العمال الاجانب لنظام ضريبية على الدخل الاجمالي بنسبة 20 بالمائة من مبلغ اجورهم .</p>

المصدر: خيرة خيالي ، دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت اشراف الأستاذ الدكتور عزاري أمر جامعة ورقلة 2016 ، ص 90-94 .

- **المغرب:** فيما يخص المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في المغرب فتمثل فيما يلي:

شكل يوضح حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب



المصدر: رفيق نزاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر و المغرب ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت اشراف الاستاذ الدكتور الطاهر هارون جامعة بائنة 2008 ، ص85-86.

- **تونس:** بغرض تحفيز الاستثمار الأجنبي اعتمدت تونس على العديد من الحوافز حسب عدد من الأولويات نذكر منها:

شكل يوضح حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

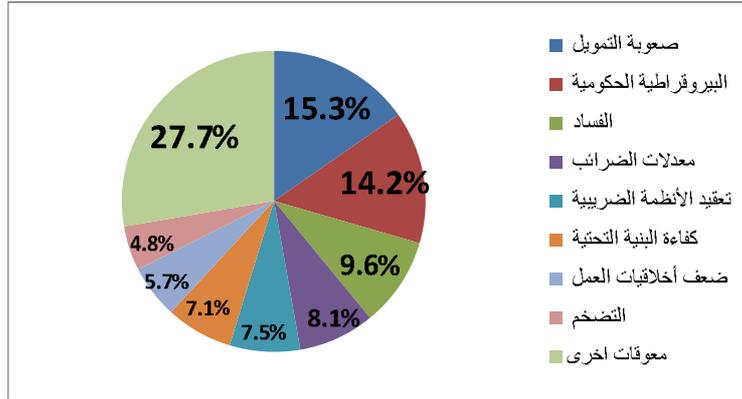
مساندة التنمية	النهوض بالتصدير والتنمية الفلاحية	الإطار المؤسسي والتشريعي	الحوافز الضريبية والمالية
<p>طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50% تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل و الأرباح .</p>	<p>-إعفاء التاجر من الرسوم و الضرائب المفروضة على المواد الأولية و نصف مصنعة وخدمات الإنتاج.</p> <p>- إمكانية التسويق في تونس 20 % من رقم معاملات التصدير .</p> <p>- منح 8 % لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق الصعبة .</p> <p>- يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7% من تكاليف المشروع.</p>	<p>- الشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل يمكنها تملك 100% من أسهم المشروع</p> <p>- يسمح للمستثمرين الأجانب تحويل أرباحهم للخارج .</p> <p>- إنشاء مكان واحد تابع لوكالة الترويج الصناعي لإجراء كل الخطوات الإدارية .</p>	<p>- إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات .</p> <p>- تخفيض بنسبة 50% على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر.</p> <p>- إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها</p> <p>- تمتع واردات الشركات من الإعفاء من الرسوم الجمركية.</p>

المصدر: وهيبه بن داودية ، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995_2004) مع التركيز على الجزائر مصر.المغرب تونس رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد راتول جامعة الشلف 2005، مرجع سابق ص 123-124

ب- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية:

- الجزائر: رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار إلا أنه لا زال هناك الكثير من المعوقات والعراقيل التي تحول دون تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وحسب تقرير التنافسية للمؤتمر العالمي لعام 2015-2016 فإن معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر تتمثل فيما يلي :

شكل يوضح معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

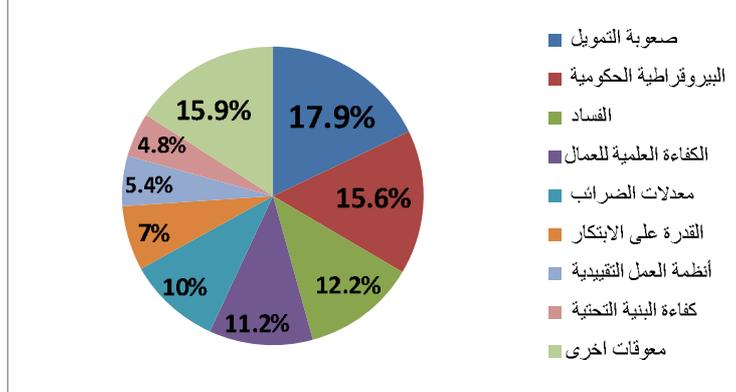


المصدر: World economic forum, the global competitiveness report 2015-2016 p94

يتضح من خلال الشكل تعدد المعوقات التي تحول دون انتقال الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، وأنه يأتي على قمة هذه المعوقات صعوبة الوصول إلى التمويل بنسبة 15.3 % هذا ما يؤكد ضعف أداء النظام المالي الجزائري وذلك بسبب نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين إضافة إلى رداءة نظام المعلوماتية البنكية، يليه البيروقراطية الحكومية بنسبة 14.2 % ما يؤكد ضعف وتعقيد خدمات الحكومة. ثالث معيق للاستثمار هو انتشار ظاهرة الفساد التي تؤدي إلى تشويه صورة البلد بنسبة 9.6%. إضافة إلى عدة معوقات أخرى تتمثل في تعقيد الأنظمة الضريبية، ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات التضخم.

- المغرب: أما بالنسبة للمغرب فيعاني مناخ الاستثمار من مجموعة من المعوقات؛ وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل يوضح معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب

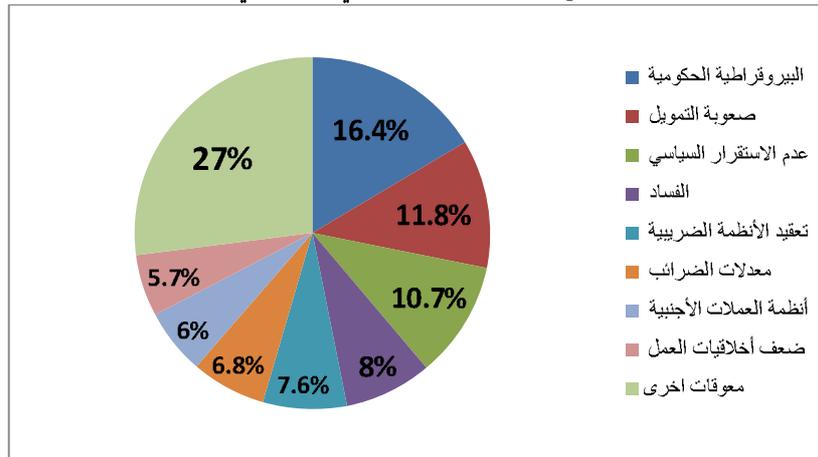


المصدر: World Economic Forum, The Global Competitiveness report 2015-2016 p266

من خلال هذا الشكل يتضح أن صعوبة الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجه المستثمرين بنسبة 17.9% وذلك بسبب الحجم الكبير للضمانات المطلوبة والتي تمثل 230% من قيمة القرض البنكي (11) إضافة إلى صرامة الإطار التشريعي المنظم لعمليات منح القروض. البيروقراطية وانتشار الرشوة في قطاع العدالة المغربية يعتبر ثاني عنصر معيق للاستثمار في المغرب وبنسبة 15.6% إضافة إلى معوقات أخرى تتمثل في ضعف تأهيل الموارد البشرية، مشاكل العقار وملكية الأراضي كنتيجة لعمليات المضاربة والسمسة، انتشار أنشطة السوق السوداء وبعض المعروض من البنى التحتية.

- تونس : على الرغم من احتلال تونس مكانة متقدمة في المؤشرات الإقليمية والدولية لتقييم مناخ الاستثمار مقارنة بدول الجوار (الجزائر والمغرب) إلا أن بيئة الأعمال مازالت تعاني من بعض التأخر في العديد من المجالات، ويمكن تلخيص معوقات الاستثمار في تونس كما يلي:

شكل يوضح معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس



المصدر: World Economic Forum, The Global Competitiveness report 2015-2016 p384

يتضح من هذا الشكل أن البيروقراطية الحكومية تعتبر أهم معيق للاستثمار في تونس بنسبة 16.4% ما يبرز ضعف فعالية أداء الحكومة ، يليه صعوبة الحصول على التمويل بنسبة 11.8% الذي يعتبر من أهم العوائق التي تعاني منها الشركات. إضافة إلى تعقيد الأنظمة الضريبية حيث هناك ارتفاع نسبي لمعدل الضغط الجبائي في تونس يصل إلى 58.5% من الأرباح (12) إلى جانب معوقات أخرى تتمثل في الفساد وعدم الاستقرار السياسي إلى جانب سوء أخلاقيات العمل وعدم كفاءة البنية التحتية.

3- حصيلة الدول المغاربية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي تذبذبات حادة وتميزت بعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى ، و فيما يلي جدول يقارن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية.

جدول يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي خلال الفترة (2005-2015)

«الوحدة :مليون دولار».

الدولة /السنة	التدفقات الداخلية			التدفقات الخارجية		
	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس
2005	1081	1654	783	-20	75	13
2006	1795	2449	3308	35	445	33
2007	1662	2805	1616	295	622	20
2008	2594	2487	2758	318	485	42
2009	2761	1952	1688	215	470	77
2010	2301	1513	1574	220	74	589
2011	2580	1148	2568	534	21	179
2012	1499	1603	2728	-41	13	406
2013	1693	1117	3298	-268	22	332
2014	1507	1063	3561	-18	22	436
2015	-587	1002	3162	103	33	649

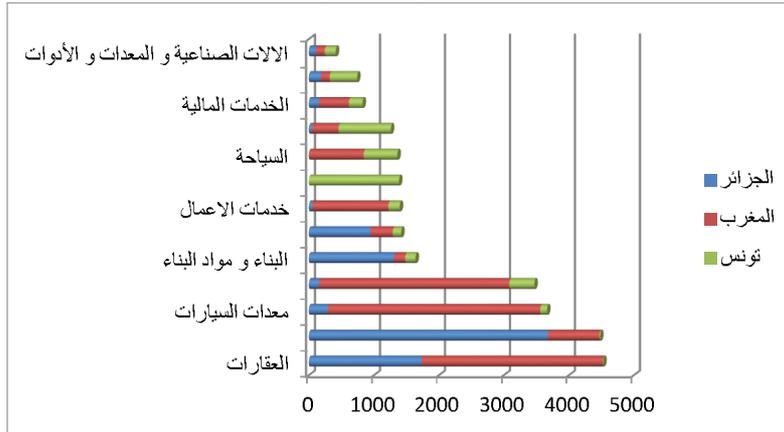
-UNCTAD, World Investment Report 2011, Non Equily modes of International Production and development, P196.

Nationality : Policy challenges, P187. - UNCTAD, World Investment Report 2016, Investor

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المغرب العربي خلال الفترة (2005-2015) كانت متباينة من دولة لأخرى وذلك راجع إلى اختلاف الظروف الاقتصادية وعوامل الجذب الداخلية فيما بين هذه البلدان.

ب- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغاربية.

يعتبر قطاع العقارات، المعادن، الطاقة المتجددة وخدمات الأعمال من أهم القطاعات التي شهدت تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة «2011-2015»، والشكل التالي يوضح التفاصيل:
شكل يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي خلال الفترة (2011-2015)
الوحدة «مليار دولار».



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2016، ص 115-175.

منذ يناير 2011 تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاع المعادن بقيمة 3.7 مليار دولار والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء بـ 1.3 مليار دولار. أما المغرب فترتكز الاستثمارات الواردة إليها في قطاعات السيارات ومستلزماتها بمقدار 3.3 مليارات دولار والطاقة المتجددة 2.9 مليار دولار والعقار بقيمة 2.8 مليار دولار. في حين تتركز الاستثمارات الواردة إلى تونس في قطاعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي بمقدار 1.4 مليار دولار والغذاء بمقدار 807 ملايين

الخاتمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة شهدت انتشارا هائلا في السنوات الأخيرة نظرا لأهميته في جلب الخبرات و المهارات الفنية و التقنية، نقل التكنولوجيا، تغطية طلبات السوق المحلية دون اللجوء إلى الاستيراد و منه تحقق فائض في ميزان المدفوعات، القضاء على البطالة و بالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بالدول المضيفة التي أصبح مصدرا من مصادر تمويلها الخارجي للمشاريع الاقتصادية بدلا من المصادر التقليدية.

و لا يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال إلا بتوفير مناخ استثماري ملائم يدعم هذا النوع من الاستثمار و يسهل العملية الاستثمارية لتحقيق عوائد و مكاسب أفضل.

النتائج:

من خلال ما سبق يمكن عرض النتائج التالية:

✓ طبيعة النظام السياسي و مدى استقراره أحد أهم الأسباب التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي و أول محفز لجذب هذا النوع من الاستثمار.

✓ بالرغم من النظرة السلبية للدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كنوع من الاستعمار سابقا إلا أنها في السنوات الأخيرة أصبحت في وضع تنافسي لجذب المزيد من التدفقات حيث حلت في المرتبة الرابعة عالميا على مستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة متفوقة بذلك على دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي و دول جنوب آسيا و إفريقيا.

✓ بالرغم من الإمكانيات و الفرص المتاحة لدى الدول المغربية إلا أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها لا زالت بنسب متدنية و غير كافية و ذلك لوجود جملة من العوائق، حيث أن صعوبة الحصول على التمويل بسبب ضعف الأداء المصرفي، وجود بيروقراطية حكومية إضافة إلى الفساد كانت على قمة معوقات الاستثمار بدول المنطقة مقارنة بالدول الخليجية و التي بالرغم من أنظمة العمل التقيدية بها و ضعف كفاءة العاملين و انتشار الفساد إلا أنها تمكنت من جذب كميات جيدة من التدفقات الاستثمارية.

✓ حجم موارد قطاع النفط و الغاز الطبيعي التي تتمتع بها دول المغربية تجعل أغلب الاستثمارات الأجنبية الوافدة تنجس نحو هذا القطاع مما يستلزم على هذه الدول توجيه الاستثمارات إلى قطاعات أخرى، غير أن المغرب نجحت في توجيه استثماراتها إلى القطاعات الثلاث بما فيها قطاع الخدمات.

الإحالات و المراجع:

- 1- محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2011 ص 2.
- 2- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى الاسكندرية 2014. ص 15.
- 3- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت اشراف البروفسور بن بوزيان محمد جامعة تلمسان 2011، ص 6.
- 4- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية الطبعة الأولى لبنان 2012، ص 56.
- 5- أحمد يقور، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)

- حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .تحت إشراف أ.د. تشيكو فوزي جامعة تلمسان 2015.ص34.
- 6- أحمد يقور، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مرجع سابق ص 35-37.
- 7- اسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د. رابح حدة جامعة بسكرة 2013، ص87
- أحمد يقور، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مرجع سابق ص 38-40. ⁸
- ⁹ -الجزيرة الاخبارية ، عن الموقع WWW.ALJAZEERA.NET تاريخ الاطلاع : 2017/05/17.
- 10- اتحاد المغرب العربي عن موقع الأنترنت: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع: 2017/05/17
- 11 Banque Mondiale et société financière international royaume du Maroc " evaluation du climat de l'investissent" JUIN 2005 P25
- 12-ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر،تونس ،المغرب)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تحت اشراف الاستاذ الدكتور الطاهر هارون جامعة باتنة 2008